



عناصر المادة

روسيا تزجّ بقواتها البرية والجوية لإبعاد صواريخ الثوار عن قاعدتها في اللاذقية:
جيش الإسلام": لم ندع للقاء الرياض لتوحيد المعارضة السورية:
خبراء: عقوبات أميركا لا توقف دعم نظام الأسد:

روسيا تزجّ بقواتها البرية والجوية لإبعاد صواريخ الثوار عن قاعدتها في اللاذقية:

كتبت صحيفة المستقبل في العدد 5566 الصادر بتاريخ 29-11-2015م، تحت عنوان (روسيا تزجّ بقواتها البرية والجوية لإبعاد صواريخ الثوار عن قاعدتها في اللاذقية):

منذ اليوم الأول لدخول الروس على خطّ المواجهة داخل الأراضي السورية نهاية ايلول الماضي، صبت القوات الروسية جزءاً كبيراً من اهتمامها على معارك جبلي الاكراد والتركمان في ريف اللاذقية، وقد وصلت لـ (كلنا شركاء) معلومات مؤكدة تفيد بمشاركة قوات روسية برية في معارك المنطقة، فنتيجة تموضع طائراتهم في مطار حميميم وقواتهم البرية حول المطار وبعثهم يصل أحياناً إلى أكثر من عشرة كيلومترات، ونتيجة قصف الثوار لمنطقة مطار حميميم بصواريخ الغراد التي أصابت عدة طائرات بأضرار بالغة ضمن المطار، ولم يُعرف عددها بالضبط، أدى ذلك إلى توجيه الروس جل اهتمامهم إلى معركة جبال التركمان وجبال الأكراد في الساحل، وذلك من أجل إبعاد الخطر عن قواتهم وطائراتهم في مطار حميميم والمنطقة المحيطة به ومن أجل ذلك أخبر الروس شركاءهم في النظام بضرورة تطهير هذه الجبال من المسلحين وتأجيل

باقي الخطط العسكرية التي كانوا قد اتفقوا على تنفيذها وبدأوا بها في ريف حماة الشمالي وريف إدلب الجنوبي وريف حمص الشمالي، وذلك من أجل إيجاد دائرة أمان نصف قطرها لا يقل عن 70 كيلومتراً حول مطار حميميم. وقد تسربت أخبار مؤكدة تشير إلى اشتراك قوات برية روسية بشكل مباشر في معارك جبال الساحل الأخيرة وقد تمثلت هذه القوات بفوج مدفعية صاروخية من عدة أصناف، وفوج مدفعية ميدان متحركة عيار 152 ملم، وكتيبتين قوات خاصة مشاة محمولة (كقوات إنزال جوي)، بالإضافة إلى سرب من الحوامات القتالية mi-24، وحوامات الإنزال mi-8 المعدلة الخاصة بالجيش الروسي.

جيش الإسلام: لم تُدع للقاء الرياض لتوحيد المعارضة السورية:

كتبت صحيفة السبيل الأردنية في العدد 3189 الصادر بتاريخ 29_11_2015م، تحت عنوان (جيش الإسلام): لم تُدع للقاء الرياض لتوحيد المعارضة السورية):

لم يتلق "جيش الإسلام" الذي يعتبر من أهم فصائل المعارضة السورية، دعوة لحضور مؤتمر الرياض (لتوحيد المعارضة السورية قبل مباحثات فيينا المقبلة) حتى هذه اللحظة"، وفق ما أعلن المتحدث الرسمي باسمه، النقيب إسلام علوش، خلال حوار خاص مع "العربي الجديد"، مشيراً إلى أن عدم تلقي دعوة ينسحب على "كل أطراف الثورة السورية"، ورفض علوش، اتخاذ موقف من المؤتمر قبل "الترتيب له وإنهاء مسودته"، لافتاً إلى "محاولات لإيجاد صيغ تفاهم مع الائتلاف الوطني المعارض على قضايا بعينها ريثما تتكون صيغة تفاهم نهائية حول كل المواضيع التي تمس الثورة السورية"، وكانت السعودية، أعلنت مؤخراً عن عزمها عقد لقاء لأطراف المعارضة، منتصف الشهر المقبل، وسط تأكيد مصادر مطلعة أن هذا المؤتمر هو أحد توافقات مباحثات فيينا.

كذلك، نفى المتحدث باسم "جيش الإسلام"، حصول هدنة بين الفصائل المسلحة وقوات النظام في الغوطة الشرقية، معتبراً أن "ما تم طرحه هو اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين وضمان دخول الغذاء والدواء إلى الغوطة الشرقية، عبر وسيط دولي لم يفصح عن اسمه، وقد تم طرح الاتفاقية على الهيئات والتشكيلات العسكرية فمنها رفض ومنها وافق. وأخيراً لم يتم الاتفاق".

خبراء: عقوبات أميركا لا توقف دعم نظام الأسد:

كتبت صحيفة العربي الجديد في العدد 454 الصادر بتاريخ 29_11_2015م، تحت عنوان(خبراء: عقوبات أميركا لا توقف دعم نظام الأسد):

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على رجال أعمال وكيانات سورية وروسية، لتقديمهم الدعم للحكومة السورية، فيما قلل خبراء اقتصاد من جدوى العقوبات الأميركية التي تركز على الأشخاص، لعدم قدرتها على إيقاف مد نظام بشار الأسد بالمال والنفط، وقال نائب رئيس الحكومة المعارضة المؤقتة، نادر عثمان، في تصريح لـ"العربي الجديد": "نرحب بأي عقوبات تلاحق مجرمي النظام الذين يدعمونه مالياً وعسكرياً"، لكنه أضاف "لا بد من زج الكيانات والمؤسسات أكثر من التركيز على الأشخاص".

وأوضح أن "العقوبات ضد الأشخاص نفسية ومعنوية أكثر منها قانونية واقتصادية، ويمكن الالتفاف عليها، لأنه يمكن تزييف الأسماء واستصدار جوازات سفر، والتعامل عبر الدول المساندة لبشار، مثل لبنان والعراق وروسيا وإيران"، وبحسب وزارة الخزانة الأميركية، فإن العقوبات استهدفت رجل الأعمال السوري، جورج حسواني، الذي قالت إنه "يعمل كوسيط في مشتريات نفط من جانب النظام السوري" من تنظيم الدولة الإسلامية. وشملت العقوبات شركته التي تعمل في مجال

وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على حسواني، في مارس/آذار الماضي، وحينها نفى الاتهام بأنه اشترى نفطا من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية لصالح الحكومة السورية، ويعتقد أن تنظيم "الدولة الإسلامية"، الذي يصفه مسؤولون أميركيون بأنه أغنى جماعة إرهابية يحصل على أموال طائلة من حقول نفط استحوذ عليها من الحكومة السورية. ويقول خبراء ومسؤولون إن التنظيم يبيع النفط من خلال شبكات تهريب قائمة منذ فترة طويلة، كما ذكرت وزارة الخزانة الأميركية، في بيانها، أنها فرضت كذلك عقوبات على ثلاثة أفراد آخرين لتقديمهم الدعم للحكومة السورية، منهم كيرسان ليومجينوف، الذي قالت وزارة الخزانة، إنه رجل أعمال روسي ثري ورئيس للاتحاد الدولي للشطرنج، بالإضافة إلى مصرف روسي، وقلل الاقتصادي السوري، محمود حسين، في تصريح خاص من جدوى العقوبات الأميركية، قائلاً "ليست هي الأولى، فالعقوبات السابقة لم توقف مد النظام بالمال أو النفط". وأضاف "العقوبات لا بد من اتخاذ إجراءات جديدة من قبل المجتمع الدولي لتجفيف منابع تمويل النظام السوري ووقف قتل السوريين، كملاحقة الأشخاص والكيانات وتقديمها للمحاكم".